Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.10
9 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

ورقة موجزة حول التنمية الاجتماعية في موريتانيا

98-9654

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

ورقة موجزة عن التنمية الاجتماعية في موريتانيا

لقد شهدت موريتانيا منذ العقود الأخيرة تحولات عميقة تميزت بما يلي:

أ- عقدين من الجفاف (1965-1985) نتج عنهما تمدن سريع لسكان كانت غالبيتهم من البدو، وكذلك هجرة ريفية كبيرة. وقد ارتفعت نسبة الحضريين من 9,1%سنة 1965 إلى 31,7% 1976 لتصل أيضاً إلى أكثر من 50% سنة 1997.

إن هذا النمو الحضري المتزايد وقع ضمن سياق تنموي غير ملائم بالنسبة للرفع من المستوى المعيشي للكثير من فئات المجتمع.

ب_ زيادة نسبة السكان النشطين - خاصة النساء- في السنوات الأخيرة، وحيث أن القطاع الغير مصنف يكاد يكون المنفذ الوحيد لأكثر من 80% من النساء النشيطات على الرغم من أن عائداته غير كافية مقارنة مع الأعمال المقام بها.

ج- صعوبات الولوج للتكوين والقرض شكلت عائقاً امام ترقية النشاطات المنتجة والمدرة للدخل خاصة التشغيل الذاتي إن على مستوى القطاع الغير مصنف الحضري أو قطاع الزراعة.

د- زيادة نسبة النساء ربات البيوت نتيجة لارتفاع نسبة الطلاق وهجرة الرجال بحثا عن العمل 36,5%.

أمام هذه الوضعية وانسجاماً مع التوصيات الدولية خاصة منها بلك التي صدرت عن قمة التنمية الاجتماعية 1995 تم إعداد عدة استراتيجيات قطاعية تهدف بشكل عام الى الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً.

ولم تقتصر هذه الاستراتيجيات على البعد الاقتصادي فقط للتحسين من المستوى المعيشي بل أخذت بعين الاعتبار كذلك البعد الاجتماعي لما له من تأثير على الحياة اليومية للفرد والمجتمع وكذلك على تحسين الانتاجية.

وقد حظيت الجوانب التالية من التنمية البشرية بعناية كبرى: التعليم ومحو الأمية، ، الترقية النسوية، ملاءمة التكوين مع سوق العمل الصحية ومكافحة الفقر ودعم الاطار المؤسسي عن طريق تقوية القدرات الوطنية في مجال وضع وتنفيذ السياسات التنموية.

وهكذا فإن الاستراتيجية الحكومية في مجال التعليم والتكوين تهدف إلى تحسين نوعية التعليم الأساسي وزيادة الاستفادة من التعليم الثانوي ودعم التعليم التقني وتنويع التكوين المهني وإصلاح التعليم العالي من أجل ملاءمته مع حاجيات سوق العمل وكذلك تمدرس البنات والحد من الأمية.
في ميدان الصحة فإن الاستراتيجية المتبعة للفترة 1998-2001 تهدف إلى: زيادة التغطية الصحية، تحسين فعالية النظام الصحي، دعم مكافحة الأمواض والإعاقة وترقية الصحة، تقوية العمل الإجتماعي.

إن سياسة تغطية التكاليف المصاحبة لعقلنة النفقات العمومية ستتم مواصلتها في المجالات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم مع الحفاظ على حماية السكان المحتاجين لضمان استفادتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وسيتم صرف هذه العائدات من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للسكان.

أما في مجال توفير المياه فإنه تم التركيز على انشاء نقاط الماء في المناطق الريفية وتقوية شبكة توزيع الماء في المدن.

ويحظى مجال الترقية النسوية بعناية كبرى حيث أن كل الاستراتيجيات القطاعية تضم مكونات موجهة أساساً لفائدة النساء هذا فضلاً عن الاستراتيجية الخاصة بترقية المرأة التي تعتمد على محاور إقتصادية واجتماعية وقانونية هدفها الرفع من مستوى المرأة ودمجها في التنمية.

وفي مجال التشغيل فإن الحكومة اعتمدت سياسة تهدف الى دمج اكبر عدد من العاطلين في الحياة النشطة وذلك عن طريق دعم التشغيل الذاتي

والقطاع الغير مصنف وكذلك الاجراءات التحفيزية للقطاع الخاص من أجل إجتذاب أكبر عدد من اليد العاملة.

وخلال السنوات الأخيرة من 1995-1998 واصلت موريتانيا مسار دعم الاصلاحات الاقتصادية من أجل خلق ظروف ملائمة لنمو اقتصادي ثابت يضمن الرفع من المستوى المعيشي للسكان ويحد من ظاهرة الفقر. وفي هذا الاطار فقد تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تعتمد على ثلاثة محاور اساسية هي:

- خلق الظروف الملائمة لترقية النشاطات المنتجة في المحيط الاقتصادي للفقراء.
- زيادة استفادة السكان من الخدمات الاجتماعية الاساسية (صحة، تعليم، ماء الخ...).
- تحسين الاطار المؤسسي من أجل انسجام تدخلات مختلف الفاعلين في مكافحة الفقر.

ومن شأن تنفيذ هذه المحاور الثلاثة الوصول للأهداف التالية خلال الفترة 1998-2001:

- تخفيف الفقر بنسبة 18% (نسبة الفقر في موريتانيا 50% سنة 1996 مقابل 56% سنة 1990)

- تحسين المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالفقر.
- تشجيع بروز قطاع تعاوني له طابع اقتصادي قادر على المنافسة ضمن اقتصاد السوق وعلى ضمان ترقية النشاطات الاقتصادية للفقراء.

لقد تغير الاطار المؤسسي لمكافحة الفقر في موريتانيا مع انشاء مفوضية جديدة هذا العالم مكلّفة بحقوق الانسان ومكافحة الفقر والدمج تعمل بالتعاون مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وجميع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين من اجل بلوغ الأهداف التي رست في هذا المجال.

وقد قامت هذه المفوضية بعد إنشائها بـــاعداد برامـــج جهوبيـــة اســـتعجالية لمكافحة الفقر في مختلف مناطق البلاد منها ما هو قيد التنفيذ حالياً.

وتتضمن هذه الرامج الاستعجالية فك العزلة عن بعض الأحياء والمناطق عـن طريق انجاز الطرق، دعم النشاطات الاقتصادية التعاونية وخاصة النسوية منها عـــن طريق قروض صغيرة وفتح دكاكين جماعية توفر المواد الضروريـــة فـــي الاحيـــاء الأكثر فقراً، دمج حملة الشهادات في منشئات جديدة تهدف إلـــى توفـــير الخدمـــات الاجتماعية للسكان، تكوين الشباب العاطلين مهنيا ودمجهم في انشطة اقتصادية مثـــل الصيد التقليدي والزراعة...الخ.

وجدير بالذكر أن تنفيذ هذه البرامج يتم عن طريـــق هيئـــات متخصصـــة لا مركزية منها المنظمات الغير حكومية ووكالات التنفيذ العمومية والخصوصية.

وتحظى الحكومة الموريتانية التي تخصص جزء كبير من النفقـــات العامـــة للدولة للتنمية الاجتماعية على دعم الكثير من الشركاء الذين أبدوا اســـتعدادهم أثنـــاء الاجتماع الاستشاري لموريتانيا المنعقد بباريس هذه السنة في المشاركة فـــي تمويـــل الخطة التنموية وخاصة المشاريع الهادفة إلى تحسين الظروف الاجتماعية للسكان.